

مبادئ الاقتصاد الكلي

مفاهيم وأساسيات

102 قصد

د. أحمد بن عبد الكريم المحيميد د. محمد بن عبد الله الجراح

الطبعة الثانية

1431هـ-2010م

الباب الأول

قياس النشاط الاقتصادي

الفصل الأول

مقدمة في علم الاقتصاد

- *** أهمية الاقتصاد .
- المستوى الفردي.
- المستوى الأسري.
- المستوى الداخلي (القومي).
- المستوى الدولي .

أسباب ظهور المشكلة الاقتصادية

- تعدد وتشعب الحاجات الإنسانية
- س: ما هي الحاجات الإنسانية؟
- تقسيم الحاجات الإنسانية:-
 - 1- حاجات أساسية أو ضرورية.
 - 2- حاجات كمالية
- ندرة في الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع.
- ما هي الموارد الاقتصادية؟

الموارد الاقتصادية

- تعريفها: هي كل ما يسره الله عز وجل من مصادر سواء كانت طبيعية أو بشرية يؤدي استخدامها إلى إنتاج السلع والخدمات التي تشبع القدر الأكبر من الحاجات غير المحدودة للإنسان.
- شروطها:
- الندرة أو المحدودية النسبية ويعنى هذا أن المورد نادر عن إشباع جميع الحاجات.
- وجود ثمن أو سعر لهذا المورد، فإذا كان المورد بدون ثمن كالهواء فلا يعد مورداً اقتصادياً.
- يجب أن يرتبط الحصول على المورد بالجهد والوقت والمال، فالهواء الذي يتنفسه الإنسان يعد مورداً غير اقتصادياً.

علم الاقتصاد

- تعريف علم الاقتصاد: عرف علم الاقتصاد بتعريفات متعددة نختار منها أنه "العلم الذي يدرس السلوك كعلاقة بين الحاجات البشرية غير المحدودة والموارد الاقتصادية النادرة التي لها استعمالات بديلة".
- ومن خلال هذا التعريف يمكن ملاحظة النقاط التالية:
- أنه علم يهتم بتوزيع الموارد لإنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية.
- أنه علم الاختيار واتخاذ القرار، فالموارد المحدودة لا بد لها من اتخاذ قرارات للتفاضل بينها.
- انه علم يهتم بفهم وتحليل آليات السوق، والنواتج، والبطالة، والتجارة الخارجية، وغيرها.

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

- علم الاجتماع.
- علم السياسة.
- التاريخ.
- الرياضيات والإحصاء.

تقسيم علم الاقتصاد

- الاقتصاد الجزئي .
- الاقتصاد الكلي .
- سياسات الاقتصاد الكلي :-
 - 1- السياسة المالية .
 - 2- السياسة النقدية .

الفصل الثاني

قياس النشاط الاقتصادي الكلى

تعريف منحى إمكانات الإنتاج

● عبارة عن سلسلة من النقاط تمثل كل واحدة منها أقصى ما يمكن إنتاجه من أي توليفة من سلعتين أو مجموعتين من السلع كالسلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية".

الناتج المحلي الإجمالي

● هو إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة".

تقييم الناتج المحلي الإجمالي

- 1- يمكن قياس قيمة السلع والخدمات وفق الأسعار العادية في السوق ويطلق عليه الناتج المحلي النقدي، أي الناتج المحلي بالأسعار الجارية.
- 2- الناتج المحلي الإجمالي يشمل جميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في العام المحدد فقط دون غيره.
- 3- يجب أن تكون السلع والخدمات التي تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي نهائية وليست وسيطة وذلك حتى تكون الصورة حقيقية للنشاط الاقتصادي.
- 4- يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الحدود الجغرافية للدولة.
- 5- لا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي السلع والخدمات التي تدخل السوق بصورة غير شرعية كالمخدرات والسلع المهربة وغسيل الأموال وغيرها.

طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

- **1- طريقة المنتجات النهائية:** وتتم هذه الطريقة بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة بشكلها النهائي في سعرها وجمع مجموع عمليات الضرب نحصل على الناتج المحلي الإجمالي وذلك في خلال سنة.
- **2- طريقة القيمة المضافة:** في هذه الطريقة يتم أخذ الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العمليات الإنتاجية إلى قيمة المدخلات الأخرى، ثم يتم تجميع هذه الإضافات في كافة قطاعات الاقتصاد.
- **3- طريقة تكاليف عناصر الإنتاج:** تتكون عناصر الإنتاج من أجزاء أربعة هي: رأس المال والعمل والأرض والتنظيم أو الإدارة ، وهذه الطريقة تقوم بتجميع الدخول التي تتولد من هذه العناصر وتعطينا صورة للناتج المحلي الإجمالي ، فالعمل يتولد منه الأجور والرواتب ، والأرض يتولد عنها الربح والإيجارات ، ورأس المال يتولد عنه الفوائد، والتنظيم يتولد عنه دخول المؤسسين وأرباح المساهمين واستهلاك رأس المال والضرائب غير المباشرة وأرباح الشركات.

تابع طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

● **4-طريقة الإنفاق:** وفى هذه الطريقة يتم حساب الدخل الذي يدخل للفرد أو الدولة وينفق منه على قضاء حوائجه ك شراء السلع والملابس وغيرها من أوجه الصرف الأخرى، أو يدخر جزءا من هذا الدخل، كذلك يدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي صادرات الدولة وورداتها ،ويسمى بصافي الميزان التجاري إضافة إلى ما يدخله المستثمرين من إضافات للناتج المحلي الإجمالي .

● تقسيمها :

● فالإنفاق أربعة أنواع :

أ- الإنفاق الاستهلاكي (c): ويشمل كل ما ينفق من قبل الجمهور على شراء السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات.

تابع أنواع الإنفاق :

- **ب- الإنفاق الحكومي (G):** ويقصد به كل ما تنفقه الحكومة من شراء السلع وما تدفعه من رواتب وأجور باستثناء معاشات التقاعد والهبات والإعانات الأخرى.
- **ج- الإنفاق الاستثماري (I):** ويشمل جميع ما ينفق على شراء السلع والخدمات الرأسمالية من آلات ومعدات وبناء المصانع الجديدة.
- **د- صافي الصادرات والواردات (X-M):** ويقصد به التدفق التجاري للدولة مع بقية دول العالم حيث تصدر الدولة بعض منتجاتها وتستورد ما تحتاجه من الدول الأخرى في نفس الوقت، وتخصم الواردات من الصادرات ويتم إضافة الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

مفاهيم أخرى في حسابات الدخل المحلي :

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- ناقصاً الإهلاك (D) = الناتج المحلي الصافي (NDP)
- الناتج المحلي الصافي - الضرائب غير المباشرة IT = الدخل المحلي DI.
- الدخل المحلي - الدخل المكتسبة غير المحصلة RE (معاشات التقاعد + استقطاعات التأمينات الاجتماعية + أرباح غير موزعة) + الدخل المحصلة غير المكتسبة SP (المدفوعات الحكومية التحويلية) = الدخل الشخصي أو الفردي PI.
- الدخل الشخصي أو الفردي - الضرائب المباشرة T = الدخل المتاح PDI
- الدخل المتاح - الإنفاق الاستهلاكي C = الادخار S

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي :

- الناتج الاسمي : هو حاصل ضرب الكميات المنتجة بصفة نهائية في أسعارها ،ولكن تغير السعر جعل هذا المقياس غير دقيق .
- مثاله : 100 وحدة زبادي في سعرها 1ريال يصير المجموع 100 ريال أما إذا ارتفع السعر إلى 1.5 ريال يصير المجموع 150 ريال .
- الناتج الحقيقي : هو حاصل ضرب الكميات المنتجة بصفة نهائية في أسعارها الحقيقية في السوق .
- العلاقة بين الناتج المحلي والدخل المحلي(القومي):بداية أود أن أؤكد أن المفهومين وجهان لعملة واحدة،ولكن الناتج المحلي يشكل وجه الإنتاج للسلع والخدمات ،أما الدخل فيمثل وجه القيم النقدية للإنتاج.فالعلاقة بينهما لا بد أن يتساوى الدخل القومي مع إجمالي الناتج المحلي.

التدفق الدائري للإنتاج والدخل:

- بعد أن يحصل المستهلكون على دخولهم النقدية (في شكل رواتب وأجور) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمونها للمنتجين، تقوم المنشآت الإنتاجية بتحويل الموارد الإنتاجية (من عمل ومواد خام) إلى سلع وخدمات وبيعها مرة أخرى إلى المستهلكين الذين يدفعون دخولهم النقدية مقابل الحصول على هذه السلع، وتسمى هذه العملية التدفق الدائري للدخل والإنتاج. وهكذا لو كانت القطاعات أربعة.

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:

- تعريفه: هو رقم نسبي يستخدم كأداة لقياس التغيرات التي تحدث من وقت لآخر، فهو يقيس التغير الذي يحدث في أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

- كيفية حسابه:

- مجموع أسعار السلع والخدمات في سنة المقارنة

- $$\frac{\text{مجموع أسعار السلع والخدمات في سنة المقارنة}}{100} \times 100 = \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلكين}$$

- مجموع أسعار السلع والخدمات في سنة الأساس

تابع الرقم القياسي للأسعار المستهلكين :

السعر في عام 2011 (سنة المقارنة)	السعر في عام 2010 (سنة الأساس)	السلعة
60	50	A
40	30	B
100	90	C
200	170	المجموع

مخفض أو مثبت الناتج المحلي الإجمالي:

- تعريفه: هو عبارة عن نسبة الناتج المحلي الاسمي (أو النقدي) إلى الناتج المحلي الحقيقي مضروباً في 100.
- كيفية حسابه:

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

$$\bullet \text{ 100 X } \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} = \text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي}$$

تابع منخفض أو مثبت الناتج المحلي الإجمالي:

سعر الطن (بالريال)		الكميات (بالطن)		السلعة
(P2)2010	(P1)2009	(Q2)2010	(Q1)2009	
12	10	600	500	السكر
40	30	400	300	القهوة
25	20	200	150	الحليب
المطلوب: إيجاد منخفض الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009؟				
الناتج المحلي الحقيقي		الناتج المحلي الإسمي		السلعة
P1Q2)2010	(P1Q1)2009	(P2 Q2)2010	(P1 Q1)2009	
6000	5000	7200	5000	السكر
12000	9000	16000	9000	القهوة
4000	3000	5000	3000	الحليب
22000	17000	28200	17000	المجموع

تابع منخفض أو مثبت الناتج المحلي الإجمالي:

الناتج المحلي الإسمي لعام 2009

100X _____ = منخفض الناتج المحلي لعام 2009

الناتج المحلي الحقيقي لعام 2009

28200

128.2 = 100X _____ =

22000

المشاكل والعيوب التي وجهت إلى استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للرفاهية:

- 1- من المعروف أن انخفاض معدل الجريمة مؤشر مهم على تحقق الرفاهية الاجتماعية ولكن هذا الأثر لا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي لأنه لا يؤدي إلى زيادة الإنتاج
- 2- لا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي أوقات الفراغ التي تعتبر زيادة في الرفاهية الاجتماعية.
- 3- عدم اعتبار بعض الأنشطة غير السوقية كالعمل المنزلي ورعاية الأطفال من ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من أنها إنتاج حقيقي.
- 4- الكوارث الطبيعية كالزلازل وغيرها تؤثر على الرفاهية الاجتماعية ومع ذلك فهي تزيد من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي قد يعطى صورة غير صحيحة من أن هناك زيادة في الرفاهية الاجتماعية.

تابع المشاكل والعيوب التي وجهت إلى استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للرفاهية:

- 5- الناتج المحلي الإجمالي لا يعكس الآثار السلبية التي تسببها بعض المصانع كتلوث الهواء ومياه الأنهار والبحار وغيرها.
- 6- الأنشطة غير النظامية رغم أنها تشكل نسبة لا بأس بها من الناتج المحلي ورغم ذلك لا تدخل حساباته.
- 7- هناك بعض الدخول والأنشطة المهمة كإيجارات المنازل وبيع السلع المستعملة كالسيارات وغيرها لا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الثالث: الدخل والإنفاق

• التدفق الدائري للدخل والإنفاق:

- الدخل القومي يتدفق من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي في شكل مدفوعات وإيجارات، ويقوم القطاع العائلي بتوزيع وتحويل الدخل القومي إلى ثلاث تدفقات .
- (1) تدفق الإنفاق الاستهلاكي الذي يذهب إلى قطاع الأعمال على شكل طلب على الإنتاج .
- (2) تدفق الادخار وهو الجزء من الدخل الذي لا يتم إنفاقه حيث يتدفق إلى القطاع المالي في شكل أصول مالية (عملة ، ودائع بنكية) .
- (3) تدفق الضرائب وهو عبارة عن الجزء الذي يقتطع من الدخل ويذهب إلى القطاع الحكومي .

النوع الأول: الإنفاق الاستهلاكي: -

- يتحقق المستوى التوازني للنتاج المحلي الإجمالي عندما تتساوى الكمية المنتجة في الاقتصاد مع الإنفاق الكلي (النموذج الكينزي).
- العلاقة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي:
- نلاحظ في هذه العلاقة: أن الاستهلاك يسير جنباً إلى جنب مع الدخل فيزداد بزيادة الدخل ويقل عندما يقل الدخل ، مع ملاحظة أنه كلما ارتفع الدخل تقل النسبة الموجهة للاستهلاك وتزداد النسبة الموجهة للادخار.
- دالة الاستهلاك: توضح دالة الاستهلاك العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الكلي والدخل المتاح في الاقتصاد ، بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها.
- ويعبر عنها رياضياً كالتالي: $C = a + b(Y_d)$

الميل الحدي للاستهلاك:

- تعريفه: يوضح مقدار التغير في الاستهلاك عندما يتغير الدخل بمقدار وحدة واحدة.

$$\text{MPC} = \frac{\Delta C}{\Delta YD} = b$$

- كيفية حسابه :

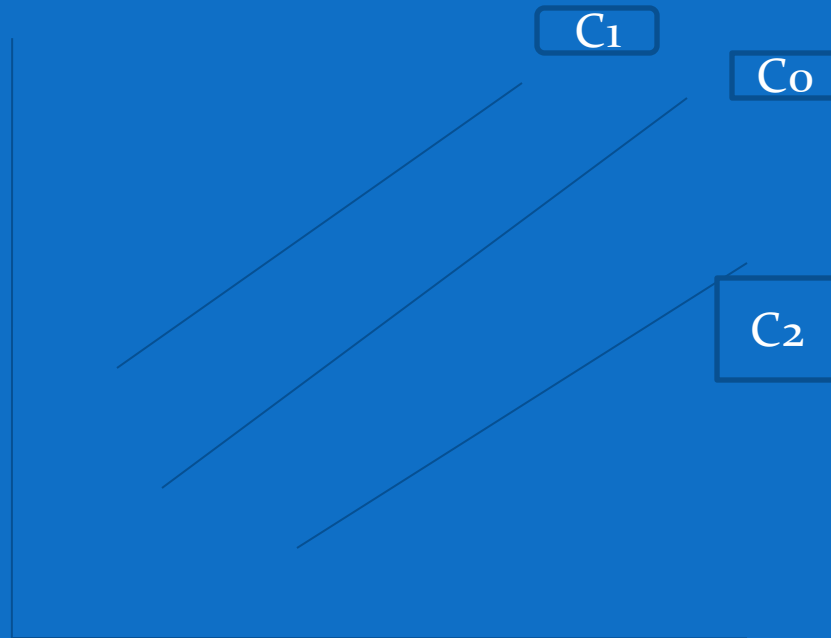
السنة	الاستهلاك	الدخل المتاح	الميل الحدي للاستهلاك
2001	2,700	3,200	-
2002	3,000	3,600	0,75
2003	3,300	4,000	0,75
2004	3,600	4,400	0,75
2005	3,900	4,800	0,75
2006	4,200	5,200	0,75

تابع الإنفاق الاستهلاكي:

● العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي:

- **1- ثروة المستهلك:** حيث تمثل هذه الثروة التي يحصل عليها المستهلك خلاف الدخل مثل الحصول على الميراث أو امتلاك أسهم أو أي دخل آخر، حيث تعتبر هذه الثروة مصدرا للقوة الشرائية، وعليه فالشخص ينفق أكثر في هذه الحالة .
- **2- المستوى العام للأسعار:** إن الزيادة في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للدخل والثروة ومن ثم خفض الطلب على السلع والخدمات عند مستوى محدد للدخل الحقيقي ومن ثم تحرك دالة الاستهلاك إلى أسفل، وعلى العكس فإن انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم تحرك دالة الاستهلاك إلى أعلى .
- **3- معدل سعر الفائدة الحقيقي:** رغم إن الاعتقاد بأن زيادة سعر الفائدة يشجع على الادخار ويقلل من معدلات الإنفاق الاستهلاكي، إلا أن الدراسات أثبتت أن هذه العلاقة ليس لها تأثير قوى على الإنفاق، وبالتالي لا يؤثر في تحرك منحنى دالة الاستهلاك .

الإنفاق الاستهلاكي



الدخل المتاح YD

تابع الإنفاق الاستهلاكي:

● العلاقة بين الاستهلاك والادخار:

● هناك علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك، فإذا زاد الدخل زاد الاستهلاك، وعندما يصل الدخل إلى حد معين فإن الاستهلاك يقل والادخار يزيد، فالادخار والاستهلاك صورتان متنافستان لتصرف الأفراد في دخولهم.

تابع العلاقة بين الاستهلاك والادخار:

• جدول يوضح العلاقة بين الاستهلاك والادخار

الادخار (S)	الاستهلاك (C)	الدخل المتاح (Yd)
5-	375	370
0	390	390
5	405	410
10	420	430
15	435	450
20	450	470
25	465	490
30	480	510
40	490	530

النوع الثاني: الإنفاق الاستثماري:

- تعريف الاستثمار: هو عبارة عن الإضافات التي تحدث على الأصول الإنتاجية أو ما يعرف بالأصول الرأسمالية ،وذلك ك شراء المعدات والآلات اللازمة للمشروعات الإنتاجية ،إضافة إلى التغيرات التي تحدث في المخزون السلعي سواء كانت مواد أولية أم وسيطة أم سلعا نهائية في خلال فترة زمنية معينة .
- أقسامه:
- التكوين الرأسمالي الثابت: ويشمل المعدات والآلات والمباني .
- التغير في المخزون : ويشمل قطع غيار الآلات والمعدات التي لا بد من شرائها وتخزينها لحين الحاجة.

تابع النوع الثاني: الإنفاق الاستثماري:

- قرار الاستثمار: يقوم باتخاذ هذا القرار من يرجع إليه الفائدة والربح ، ويعتمد في ذلك على مقارنة معدل العائد المتوقع مع سعر الفائدة السائد في السوق.
- منحى الاستثمار : يعرف بأنه المبلغ الذي يدفعه المستثمر مقابل الأموال التي يقترضها ، وعادة ما تكون العلاقة عكسية بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة.
- دالة الاستثمار : هي الدالة التي توضح العلاقة بين الدخل والاستثمار ويعبر عنها رياضياً كالتالي:

$$I=I_0+iy$$

- حيث تشير (I) إلى إجمالي الاستثمار ،بينما تشير (I_0) إلى الاستثمار التلقائي ،في حين يشير الجزء (iY) إلى الاستثمار التبعي وهو عبارة عن حاصل ضرب الميل الحدي للاستثمار (i) في مستوى الدخل (Y)

العوامل المحددة لحجم الاستثمار:

- **1- التوقعات :** تمثل التوقعات المستقبلية بشأن النشاط الاقتصادي عاملا مهما في التأثير على قرار الاستثمار، فعدم وضوح الرؤية أمام المستثمر يحد من قدرته على اتخاذ قرار الاستثمار، كذلك شعور المستثمر بالتشاؤم عندما يكون سعر الفائدة أقل من معدل الكفاية الحدية للاستثمار يجعل المستثمر يحجم عن القيام بالاستثمار والعكس صحيح في حالة التفاؤل.
- **2- مستوى الدخل:** يمثل مستوى الدخل احد العوامل المهمة التي تؤثر على الاستثمار ، ففي حالة الازدهار يرتفع مستوى الإنتاج والمبيعات فترتفع الأرباح مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، والعكس صحيح في حالة الكساد.
- **3- السكان:** يساهم النمو السكاني في زيادة الطلب على الاستهلاك الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية المنتجة للسلع الاستهلاكية.
- **4- التقدم الفني :** كما يؤدي اكتشاف طرق جديدة للإنتاج إلى زيادة الطلب على رأس المال ومن ثم تحرك الاستثمار إلى أعلى.

النوع الثالث: الإنفاق الحكومي:

- يمثل الإنفاق الحكومي أحد بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول العالم ،وينقسم الإنفاق الحكومي إلى ثلاثة بنود (مشتريات الدولة من السلع والخدمات- النفقات التحويلية – مدفوعات الفائدة) فمن خلاله تقوم الحكومة بشراء السلع والخدمات الذي تستخدمه خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ،كشراء السيارات والمستلزمات المكتبية والمرتببات وغيرها،ويزداد الإنفاق على المرافق الأساسية كلما كانت الدولة غنية ويقل كلما كانت فقيرة.وتمول هذه النفقات عن طريق الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب أو الرسوم الجمركية أو غيرها من الموارد الأخرى.

النوع الرابع: صافي الإيرادات:

- يشكل الميزان التجاري أو صافي الصادرات المكون الرابع للإنفاق الكلي، فالصادرات هي تلك السلع والخدمات التي تنتج محليا ويتم تصديرها إلى العالم الخارجي، في حين تمثل الواردات الإنفاق المحلي على السلع والخدمات الأجنبية، والفرق بينهما يسمى بصافي الصادرات.
- وتعتمد الصادرات والواردات على عدة عوامل من أهمها الدخل القومي، وفروقات الأسعار العالمية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهذه العوامل تلعب دورا كبيرا في حركة الصادرات والواردات.

الفصل الرابع: توازن الدخل القومي

● ماهية توازن الدخل القومي:

- سنقوم في هذا الفصل بتوضيح كيف يتحقق الطلب الكلي مع العرض الكلي ولذا إذا أردنا أن نحدد ماهية توازن الدخل القومي فلا بد من افتراض عدم تدخل الدولة بسياساتها المالية أو غيرها من السياسات ، فتوازن الدخل القومي يستلزم أن يتساوى الدخل الكلي مع الإنتاج الكلي ، ولا يستلزم أن يتساوى الدخل الكلي مع الإنفاق الكلي ، ولكن نفترض أن الإنفاق الكلي $(C+I+G+X-M)$ أكبر من قيمة الإنتاج الذي تم تحقيقه في القطاع الخاص، في هذه الحالة سيقوم رجال الأعمال بزيادة إنتاجهم وبالتالي السحب من المخزون ، أو رفع الأسعار ، وفي كلتا الحالتين سيحدث عدم توازن.

تابع : الفصل الرابع:توازن الدخل القومي

● إنشاء قاعدة بيانات الإنفاق:-

(6) الإنفاق الكلي (AD)	(5) صافي الصادرات X-M	(4) الإنفاق الحكومي G	(3) الاستثمار I	(2) الاستهلاك C	(1) الناتج المحلي الإجمالي (y)
5100	-100	1300	900	3000	4800
5400	-100	1300	900	3300	5200
5700	-100	1300	900	3600	5600
6000	-100	1300	900	3900	6000
6300	-100	1300	900	4200	6400
6600	-100	1300	900	4500	6800
6900	-100	1300	900	4800	7200

تابع الفصل الرابع:توازن الدخل القومي

• آلية تحديد توازن الدخل:

- يتحقق توازن الدخل عندما يكون الإنتاج والإنفاق عند مستوى توازني واحد(6000) وأي نقطة تقع خلاف ذلك تعنى أن الناتج المحلى الإجمالي في حالة عدم توازن ، فعندما يكون الإنتاج أقل من الإنفاق فهذا سيؤدى إلى انخفاض المخزون ومن ثم زيادة الإنتاج والعكس صحيح في حالة أن الإنتاج يكون أزيد من الإنفاق فهذا سيؤدى إلى زيادة المخزون ومن ثم نقص الإنتاج وكلتا الحالتين عدم توازن.

تابع الفصل الرابع: توازن الدخل القومي

- جدول يحدد توازن الإنتاج
- (مليون دولار)

رد فعل المنتجين	وضع المخزون	وضع الإنتاج الكلي مقارنة بالإنفاق	الإنفاق الكلي (AD)	الإنتاج الكلي (Y)
إنتاج أكثر	في حالة نقصان	الإنتاج أقل من الإنفاق	5100	4800
إنتاج أكثر	في حالة نقصان	الإنتاج أقل من الإنفاق	5400	5200
إنتاج أكثر	في حالة نقصان	الإنتاج أقل من الإنفاق	5700	5600
لا تغيير في الإنتاج	ثابت	الإنفاق يساوي الإنتاج	6000	6000
إنتاج أقل	في حالة ارتفاع	الإنتاج أكبر من الإنفاق	6300	6400
إنتاج أقل	في حالة ارتفاع	الإنتاج أكبر من الإنفاق	6600	6800
إنتاج أقل	في حالة ارتفاع	الإنتاج أكبر من الإنفاق	6900	7200

تابع : الفصل الرابع:توازن الدخل القومي

- تأثير التغير في المستوى العام للأسعار على توازن الدخل:
- ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للأصول والثروات التي يمتلكها الأفراد فينخفض الاستهلاك ،والعكس صحيح فانخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية .

تابع : الفصل الرابع:توازن الدخل القومي

● التوازن والتوظيف الكامل:

● إن تحقيق المستوى التوازني للدخل لا يعنى بالضرورة أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل ،بل قد يحدث أن يتحقق التوازن عند نقطة أقل من مستوى التوظيف الكامل وهنا نقول أن هناك فجوة انكماشية ،أو يتحقق التوازن عند نقطة أعلى من مستوى التوظيف الكامل وهنا نقول أن هناك فجوة تضخمية .

● أولاً:حالة الفجوة الانكماشية:

● عندما يكون مستوى التوازن للناتج الإجمالي عند نقطة أقل من مستوى التوظيف الكامل يكون هناك حالة ركود وتسمى المسافة التي تقع بين نقطة التوازن للناتج المحلي الإجمالي والتوازن بين مستوى التوظيف الكامل بالفجوة الانكماشية.

● ثانياً: حالة الفجوة التضخمية:

● وهي عكس الفجوة الانكماشية وتحدث عندما يكون مستوى التوازن للناتج الإجمالي عند نقطة أكبر من مستوى التوظيف الكامل،فالفجوة التضخمية عبارة عن الفرق بين المستوى المتحقق من الناتج المحلي الإجمالي والمستوى الذي يمكن تحقيقه عند توظيف جميع الموارد المتاحة.

تابع : الفصل الرابع:توازن الدخل القومي

- دور الادخار في معالجة الفجوات الانكماشية والتضخمية:
- يرى الاقتصاديين أن التنسيق بين الادخار والاستثمار له دور مهم في عدم ظهور الفجوات الانكماشية أو التضخمية ،وقد اعترض على ذلك بأن المستثمرين والمدخرين لا يشكلون فئة واحدة في الاقتصاد الحر بل مجموعات منفصلة ،مما يصعب من عملية التجانس والتنسيق بينهم ، والدول التي تستطيع فعل ذلك هي الدول التي تأخذ بالتخطيط المركزي.

الفصل السادس العرض الكلي

- منحنى العرض الكلي:
- يشير منحنى العرض الكلي إلى كمية السلع والخدمات النهائية التي يرغب المنتجون في بيعها عند كل مستوى سعري ، حيث تعتمد أسعار هذه السلع والخدمات على أسعار عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاج الكمية المعروضة .

تابع :الفصل الخامس :العرض الكلي

- انتقال منحى العرض الكلي:
- تمهيد: التغيير في الأسعار مع بقاء العوامل الأخرى على حالها-يؤدى إلى التحرك على نفس منحى العرض الكلي ،ولكن قد يحدث تغير في أحد هذه العوامل فينتقل المنحى للأعلى أو للأسفل حسب طبيعة التغير، من هذه العوامل ما يلي:
- 1- معدل الأجر النقدي :
- تعتبر الأجور من المحددات الأساسية لوضع منحى العرض الكلي لأن عنصر العمل يعتبر من أهم العناصر التي تحدد تكلفة الإنتاج في أي منشأة ،ولذلك عندما ترتفع معدلات الأجور فإن تكاليف الإنتاج الكلية ترتفع مما يؤدى إلى تقليل هامش الربح فتقل بالتالي الكمية المعروضة وينتقل منحى العرض الكلى إلى اليسار.
- 2-التغير في أسعار مدخلات الإنتاج الأخرى :
- يؤدى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج إلى انتقال منحى العرض الكلى إلى اليسار والعكس صحيح في حالة انخفاضها حيث ينتقل المنحى إلى اليمين، فارتفاع أسعار الطاقة مثلاً سوف يؤدى إلي انتقال منحى العرض الكلى إلى اليسار كما حدث في عقد التسعينات خلال حرب الخليج.
- 3- التقنية والإنتاجية :
- يؤدى التحسين في التقنية إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي انتقال منحى العرض الكلى إلى اليمين ، فمثلاً إذا استحدث الإنسان تقنية جديدة تؤدى إلى زيادة الإنتاج ، وبافتراض أن الأجور ثابتة فإن ذلك سيؤدى إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة الربحية مما يشجع على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الكمية المعروضة

تابع :الفصل الخامس :العرض الكلي

- توازن العرض الكلي والطلب الكلي:
- - تعريف حالة التوازن : هي الحالة التي يتساوى فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي عند كمية محددة وسعر ثابت .
- - تعريف كمية التوازن : هي الكمية التي يتساوى فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي عند كمية محددة وسعر ثابت وتسمى بنقطة التوازن.
- - تعريف سعر التوازن : هو السعر الذي يظل ثابتاً مع العرض الكلي و الطلب الكلي عند كمية محددة .
- وفيما يلي جدول يوضح توازن العرض والطلب :-

تابع :الفصل الخامس :العرض الكلي

• جدول يوضح توازن العرض الكلي والطلب الكلي

(5) التغير في المستوى العام للأسعار	(4) مستوى توازن العرض والطلب	(3) إجمالي الكمية المعرضة (مليون ريال)	(2) إجمالي الكمية المطلوبة (مليون ريال)	(1) مستوى الأسعار
يرتفع	الطلب أكبر من العرض	5600	6400	80
يرتفع	الطلب أكبر من العرض	5800	6200	90
ثابت	الطلب يساوي العرض	6000	6000	100
يقل	العرض أكبر من الطلب	6200	5800	110
يقل	العرض أكبر من الطلب	6400	5600	120

تابع :الفصل الخامس :العرض الكلي

- كيفية علاج الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية
- يمكن علاج الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية عندما يكون منحنى الطلب الكلي في وضعه الصحيح بحيث يؤدي إلى تحقيق مستوى التوازن عند مستوى التوظيف الكامل حيث لا يوجد في هذه فجوة تضخمية أو فجوة انكماشية .
- تعديل الفجوة الانكماشية:
- في هذه الحالة عندما يكون مستوى التوازن عند نقطة أقل من مستوى التوظيف الكامل بسبب ضعف الإنفاق الكلي ،وفي هذه الحالة سيعانى الاقتصاد من البطالة وبالتالي يؤدي ذلك إلى تدنى مستوى الأجور وبالتالي انحراف منحنى العرض الكلي جهة اليمين مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار وبالتالي إزالة الفجوة الانكماشية .
- تعديل الفجوة التضخمية:
- تعنى الفجوة التضخمية أن التوازن يتحقق عند مستوى أعلى من معدل التوظيف الكامل ، وفي هذه الحالة تكون هناك منافسة بين أصحاب الأعمال على استقطاب العمال المهرة ، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأجور ، وبالتالي يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج والضغط على منحنى العرض الكلي وبالتالي تختفي الفجوة التضخمية .

الفصل السابع

البطالة والتضخم

- تعريف قوة العمل :
- تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل ممن يعملون أو يبحثون عن عمل ولديهم القدرة على العمل ،حيث تشمل هذه الفئة جميع الأفراد ذكورا وإناثاً والذين هم في سن أكبر من 15 سنة وأقل من 65 سنة ويستبعد منهم العاجزين عن العمل والطلاب على مقاعد الدراسة وربات البيوت غير الراغبات في العمل .
- تعريف البطالة:
- البطالة تعنى التعطل (التوقف)الجبري لجزء من قوة العمل في المجتمع مع القدرة والرغبة في العمل والإنتاج .
- معدل البطالة :
- عدد العاطلين عن العمل
- معدل البطالة = $100 \times \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة (عدد العاطلين + عدد المشتغلين)}}$

تابع الفصل السابع :البطالة والتضخم

- المعدل الطبيعي للبطالة :
- يقصد بالمعدل الطبيعي للبطالة وجود معدل اعتيادي للعاطلين يتراوح ما بين (4%- و6%) من مجموع القوة العاملة .
- وتلعب السياسة العامة من خلال النفقات التحويلية دوراً هاماً في التأثير على المعدل الطبيعي للبطالة وذلك من خلال :
- تشجيع العمال على رفض طلبات العمل المقدمة من أصحاب الأعمال بسبب وجود تعويضات للعاطلين تكفي لتسيير حياتهم حتى يجدوا العمل المناسب .
- عدم مرونة جميع العاطلين تجاه تفاوت الفرص المتاحة .
- انخفاض التكلفة الفرصية لأصحاب الأعمال في تشغيل المسرحين من العمل بسبب تغير المستويات الإنتاجية .

تابع الفصل السابع : البطالة والتضخم

- أنواع البطالة:
- يمكن تقسيم البطالة إلى عدة أنواع منها:
- 1-البطالة الدورية :
- وهي البطالة التي تحدث أثناء فترة الركود الاقتصادي وقبل أن يبلغ الناتج الحقيقي مستوى الطاقة الكاملة أي مستوى التشغيل الكامل.
- ب- البطالة الهيكلية :
- وهي بطالة اختيارية تحدث نتيجة لعوامل مختلفة :
- - استمرار الأشخاص العاطلين في البحث عن وظيفة أفضل تتوافق مع طموحاتهم .
- - تشريعات الحد الأدنى للأجور وضغوط نقابات العمل ،تفرض على المؤسسات ضرورة أن تكون الوظيفة ملائمة للمؤهل .
- - توافر بعض الوظائف الشاغرة في أقاليم أو مواقع جغرافية من الصعوبة الإقامة فيها لأسباب اقتصادية أو اجتماعية.
- - تفاوت الأجور بين المناطق أو بين المؤسسات مما يدفع العاملين إلى ظاهرة الدوران في العمل والانتقال إلى عمل آخر.
- - التغيرات التي تحدث في أذواق المستهلكين ، أو في تقنية الإنتاج ، أو حتى في المنافسة فتؤثر تحديد نوعية الطلب على مهارات معينة من الأيدي العاملة.
- -إدخال تحولات هيكلية في التنظيمات الإدارية والعسكرية كتقليص عدد العاملين في الجيش بقرار سياسي .

تابع الفصل السابع :البطالة والتضخم

● ج-البطالة الاحتكاكية :

● وهي بطالة اختيارية أيضاً لأشخاص يمتلكون مؤهلات أو خبرات مهنية معينة ولكن لا يجدون حالياً العرض المناسب للعمل.

● وتختلف البطالة الاحتكاكية عن البطالة الهيكلية في أن العمال في البطالة الاحتكاكية يملكون الخبرات المطلوبة لشغل هذه الوظائف ،أما في البطالة الهيكلية فلا تتوفر مثل هذه الخبرات.

● د- البطالة المقنعة :

● ويختلف هذا النوع من البطالة عن الأنواع الأخرى في أنها تعطل غير ملموس وغير قابل للقياس الكمي ،حيث يتلقى العمال دخولهم المحدودة ، في حين لا يزيد الناتج الإجمالي ،ومن أهم القطاعات التي يكثر فيها هذا النوع من البطالة القطاع الزراعي والقطاع الحكومي.

● هـ - البطالة الموسمية :

● وهذه البطالة غالباً ما تكثر في نشاطات البناء والإنشاءات والزراعة والسياحة خاصة في فصل الشتاء في الأقاليم التي تعاني من تقلبات شديدة في المناخ .

تابع الفصل السابع :البطالة والتضخم

- أسباب البطالة :
- من أهم أسباب البطالة ما يلي :
- -النمو السكاني.
- -ارتفاع أجور الأيدي العاملة.
- -تشغيل صغار السن .
- -رفع سن التقاعد .
- -عمل المرأة .
- -الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية .
- -تقييد الهجرة للخارج .
- - قلة التدريب والتأهيل .
- -التقدم التقني.

تابع الفصل السابع :البطالة والتضخم

● الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة :

● من أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة أنها هدر لمورد هام من الموارد الاقتصادية وهو مورد العمل ،كما أن البطالة تؤدي إلى الفقر وتدني مستوى المعيشة وزيادة معدل الجريمة .

● إحصائيات البطالة المرئية :

● يختلف المعدل الطبيعي للبطالة من بلد إلى آخرى ،ففي الولايات المتحدة يتوقع علماء الاقتصاد أن يكون بين 4%-5.5%، وفي أوروبا يتراوح المعدل بين 7%-10%، ويختلف المعدل من وقت لآخر ومن حال لآخر ففي خلال فترة الكساد الكبير 1929م وصل المعدل إلى 25%.

تابع الفصل السابع : البطالة والتضخم

التضخم

● تعريفه : يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة .

● قياس المعدل العام للتضخم :

● المستوى العام للأسعار المستوى العام للأسعار

● في سنة المقارنة - في سنة الأساس

● معدل التضخم = $\frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة الأساس}}{100 \times}$

● المستوى العام للأسعار في سنة الأساس

تابع الفصل السابع :البطالة والتضخم

- الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة :

- الرقم التجميعي البسيط :

- وهذا الرقم يقيس تكلفة الحصول علي مجموعة من السلع والخدمات في سنة من السنوات إلي تكلفة نفس المجموعة من السلع والخدمات في سنة قبلها يتم تحديدها تسمي سنة الأساس ،وذلك باستخدام القانون التالي:

- مجموع أسعار السنة المقارنة

- الرقم القياسي لتكاليف المعيشة = $\frac{\text{مجموع أسعار السنة المقارنة}}{100} \times 100$

- مجموع أسعار سنة الأساس

تابع الفصل السابع :البطالة والتضخم

● الرقم التجميعي المرجح:

- ولكي نحصل علي هذا الرقم نقوم بضرب أسعار السلع والخدمات في سنة المقارنة وسنة الأساس بالوزن الترجيحي المعتمد ومن ثم يتم جمع الأرقام الناتجة ،ثم نقوم بقسمة الرقم القياسي لسنة المقارنة علي الرقم القياسي لسنة الأساس وذلك كالتالي:

285

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{285}{185} \times 100 = 154\%$$

185

(5) ترجيح عام 2004	(4) ترجيح عام 2000	(3) الوزن الترجيحي	(2) أسعار عام 2004	(1) أسعار عام 2000	السلعة
90.0	45.0	45	2.0	1.0	المواد الغذائية
120	90.0	30	4.0	3.0	الملابس والأحذية
75.0	50.0	25	3.0	2.0	الخدمات
285.0	185.0	100			الرقم القياسي

تابع الفصل السابع :البطالة والتضخم

- أنواع التضخم:
- ينقسم التضخم إلى نوعين رئيسيين هما:
- التضخم المعتدل أو الزاحف: ويحدث هذا النوع عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة في فترة زمنية طويلة .
- التضخم المتسارع أو الجامح : ويقصد بهذا النوع أن يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات كبيرة في فترة زمنية قصيرة ،كما حدث في بعض الدول أن وصل معدل التضخم إلى 400% في فترة زمنية قصيرة.

تابع الفصل السابع :البطالة والتضخم

- أسباب التضخم :
- 1- ضغط (سحب)الطلب:
 - ويحدث هذا التضخم المتولد عن زيادة الطلب عندما تتجاوز الزيادة في الإنفاق الكلي حجم الزيادة في الكمية المعروضة من السلع والخدمات ،فيزداد بالتالي الطلب الإجمالي بمعدل أسرع من معدل نمو الناتج الكامن للاقتصاد.
- 2- ارتفاع (دفع)التكلفة:
 - يرجع سبب ارتفاع التكلفة إلي عدة أسباب:
 - رفع معدل الأجر النقدي من قبل نقابات العمال.
 - زيادة تكاليف الإنتاج من مواد خام وطاقة .
 - ج- ارتفاع مستوى أسعار المواد الخام والخدمات الأجنبية اللازمة للإنتاج.
- 3- التوقعات :هي دراسة مستقبلية وتوقع لما ستكون عليه الأسعار في السنوات المستقبلية
- 4- التضخم المستورد:
 - ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات الصغيرة والمعتمدة علي الاستيراد من الخارج ، فعند ارتفاع أسعار السلع والخدمات لا تستطيع الدول الصغيرة التأثير في هذه الأسواق وبالتالي لا تستطيع الحد منه .

تابع الفصل السابع :البطالة والتضخم

● الآثار المختلفة للتضخم :

- 1- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي : وذلك لأن تصاعد المستوي العام للأسعار ينعكس سلباً علي الطلب الكلي الأمر الذي يؤدي إلي انخفاض الإنتاج .
- 2- إعادة توزيع الدخل القومي لصالح دخول فوائض العمليات (أرباح وفوائد وإيجارات) علي حساب أصحاب الأجور والرواتب الثابتة: ويعني هذا أن أصحاب الدخل الثابتة والمنخفضة سيزدادون فقرا ،وسيزيد الفقراء فقرا والأغنياء غنى.
- 3- يدخل التضخم المتصاعد والمفتوح الاقتصاد والمجتمع في قلق واضطراب مستمرين حيث تمارس نقابات العمال الضغوط علي أصحاب الأعمال لرفع الأجور والرواتب والحوافز وهو ما يزيد تكاليف الإنتاج فتنعكس الزيادة الجديدة علي الأسعار.

تابع الفصل السابع :البطالة والتضخم

- 4- يؤدي التضخم أحيانا إلي منع التخصيص الكفؤ للموارد وذلك بإحلال المدخلات الأقل كفاءة محل المدخلات الأكثر كفاءة من أجل الضغط على تكاليف الإنتاج والنقل والتخزين ويزداد هذا التوجه سوءا كلما تفاوتت الأسعار بين المدخلات الجارية والمدخلات المعوضة لها.
- 5- يخلق التضخم ارتباكا في استخدام النقود ، حيث تقل الموارد الحقيقية المتاحة للأفراد والحكومة معا، فإذا ما أدى التضخم إلي انخفاض الأسعار فإن الأفراد عادة ما يلجئون إلى العقارات والذهب للحفاظ على قيمة ثرواتهم.
- 6- تعيق التقلبات السنوية الشديدة في معدلات التضخم نمو النشاطات الاقتصادية الأساسية، مثل توسيع الطاقة الإنتاجية ، وذلك لعدم التأكد من مستقبل الأسعار والتكاليف.

تابع الفصل السابع : البطالة والتضخم

● العلاقة بين التضخم والبطالة :

- أثبت الاقتصادي الإنجليزي فيليبس من خلال دراسة أن تضخم الأجور يكون منخفضا حينما يكون معدل البطالة مرتفعا، أي أن هناك علاقة عكسية بين مستويات الأجور ومعدلات البطالة، فعندما يكون التضخم مرتفعا تكون البطالة منخفضة، ويفسر ذلك بأن المؤسسات ستعمل على زيادة إنتاجها مما يزيد الطلب على الأيدي العاملة ومن ثم ارتفاع الأجور.

الفصل التاسع

النقود والسياسة النقدية

- **تعريف النقود:** هي الشيء الذي يستخدم في تبادل السلع والخدمات ويلقي قبولا عاماً بين الأفراد.
- **عرض النقود:**
 - 1- **عرض النقود بالمعنى الضيق:** ويتكون من مجموع النقود المصدرة للتداول مضافاً إليها مجموع الودائع تحت الطلب.
 - 2- **عرض النقود بالمعنى الواسع:** وهو عبارة عن عرض النقود بالمعنى الضيق مضافاً إليها الودائع لأجل.

تابع : الفصل التاسع : النقود والسياسة النقدية

- وظائف النقود :
- 1- وسيط للتبادل:
- وتعد هذه الوظيفة هي الوظيفة الرئيسية للنقود ، وترجع إلي قبول الأفراد لتداول العملة وثقة الجمهور بها .
- 2- مقياس للقيمة ووحدة للحساب:
- وتعمل النقود هنا على قياس السلع والخدمات وذلك من خلال المقارنة بين قيم السلع والخدمات المختلفة .
- 3- النقود مخزن للقيمة:
- عادة لا يقوم الأفراد بإنفاق كامل دخولهم حيث يدخرون جزءا من هذه النقود ، فالنقود تلعب دورا هاما في أنها مستودع أو مخزن للقيمة بشرط أن يتوفر لها الاستقرار.

تابع : الفصل التاسع :النقود والسياسة النقدية

- أساسيات إدارة البنوك:
- تعتمد البنوك في إدارتها على ثقة عملاءها لأنه بدون هذه ستؤدي إلي خسارتها ، ولذا تعتمد المصارف في سياستها علي طريقتين :
- الاحتفاظ بمستوى احتياطي كافي لمقابلة الطوارئ في حالة سحب الودائع .
- توخي الحذر في الإقراض والاستثمار لأن أي خسائر سوف تؤثر في ثقة المودعين.

تابع : الفصل التاسع:النقود والسياسة النقدية

- دور البنوك في التوسع في كمية النقود :
- تقوم البنوك باستغلال الودائع التي تتلقاها فتحتفظ باحتياطي للسحب النقدي وتقوم بإقراض الجزء الباقي ، ولتوضيح ذلك نفترض أن (أ)أودع بنك من البنوك (1000ريال) فقام البنك بالاحتفاظ بجزء للسحب النقدي وهو 10% فيحتفظ ب (100ريال) ويقرض (900ريال) فيفترض أن الذي أخذ هذا القرض بنك آخر فيحتفظ البنك الآخر ب 10% (90ريال) ويحتفظ بالباقي (810ريال) ويفترض أن الذي أخذ أ(810ريال)بنك ثالث فيحتفظ بنسبة 10% وهي (81ريال)ويقرض الباقي وهو (729ريال) .
- وعند جمع ما تم إقراضه نجمع $729+810+900=2439$ ريال ، فصارت 1000ريال التي أودعها (أ) 2439 ريال وهذه عملية مبسطة لما تقوم به البنوك.

تابع : الفصل التاسع: النقود والسياسة النقدية

● البنوك المركزية:

● مؤسسة نقدية تقع علي رأس النظام المصرفي يطلق عليها بنك البنوك تقوم بمهمة الرقابة على البنوك التجارية وتنفيذ السياسة النقدية من خلال التحكم في النقد وأسعار الفائدة والائتمان.

● أدوات البنوك المركزية: -

● 1- سياسة السوق المفتوحة :

● تقوم هذه السياسة على بيع أو شراء السندات الحكومية بواسطة البنك المركزي بهدف تمويل الإنفاق الحكومي أو التأثير على كمية النقود في الاقتصاد. فإذا رأت الجهات المسؤولة أن كمية النقود المعروضة قليلة فإنها تقوم بشراء ما قيمته 100 مليون ريال من السندات المعروضة من قبل البنوك التجارية .

● وإذا رأت البنك المركزي العكس (أي عرض النقود كبير) فإنه يقوم ببيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ، وتقلل حجم الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية .

تابع : الفصل التاسع:النقود والسياسة النقدية

- 2- التحكم في عرض النقود من خلال إقراض البنوك (سعر الخصم):
- الهدف الذي أنشئت من أجله البنوك المركزية هو مراقبة عرض النقود والائتمان خلال فترات الكساد ،ومن أجل ذلك فإن البنوك المركزية هي الحل الأخير لإنقاذ النظام المصرفي عن طريق توفير القروض خلال الأزمات المالية للبنوك.
- ولذلك فعندما يكون هدف البنك المركزي هو زيادة عرض النقود فإنه يقوم بخفض سعر الخصم لزيادة كمية القروض ومن ثم التوسع في إقراض العملاء .والعكس صحيح في حالة تقليص عرض النقود.
- 3- التأثير علي عرض النقود من خلال الاحتياطي القانوني:
- يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ باحتياطي نقدي يحتفظ به البنك المركزي في خزائنه لضمان حقوق المودعين في حال مواجهة البنك لأية مصاعب نقدية.
- ويستطيع البنك المركزي إذا ما قرر زيادة عرض النقود خفض نسبة الاحتياطي القانوني مما سيؤدي إلي تحويل جزء من الاحتياطي القانوني الذي يحتفظ به البنك التجاري لدي البنك المركزي إلي الفائض الاحتياطي لدى البنك التجاري حيث يستطيع الأخير إقراضه للجمهور.

تابع : الفصل التاسع:النقود والسياسة النقدية

● السياسة النقدية والطلب الكلي:

- تستطيع السياسة النقدية في حالة حدوث كساد اقتصادي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة أن تزيد من عرض النقود عن طريق شراء السندات الحكومية من السوق المفتوحة ، وهذا سيؤدى إلى زيادة عرض النقود وانخفاض سعر الفائدة فيعمل ذلك علي تحريك الإنفاق الاستثماري وبناء مصانع جديدة مما يزيد من الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

● السياسة النقدية والمستوي العام للأسعار:

- إن إتباع السلطات النقدية لسياسة توسعية بزيادة عرض النقود عن طريق شراء السندات الحكومية أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني أو خفض سعر الخصم ستؤدى إلى زيادة الطلب الكلي ، ونتيجة لذلك يزداد الناتج المحلي الإجمالي وكذلك المستوى العام للأسعار.

- وإتباع السياسة النقدية التوسعية من قبل السلطات النقدية تؤدي عادة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار أي التضخم وهو أمر غير مرغوب فيه خاصة إذا تجاوز الاقتصاد مستوى التوظيف الكامل .